Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بـذلـك سيبويـه » فـدل على أن سيبـويـه هـو أول من سجـل تقسيم الكـلام إلى اسم وفعـل وحرف . على أنه لم يغفل عن ذكر ما روي من أن علي بن أبي طالب هو أول من قال بذلـك . ولكنه ينقل هذا الخبر على أنه رواية رويت ، وليس لديه ما يؤيدها أو ينقضها .

وأما تتبعه للفكرة واستعراضه لما دار حولها من أقوال ، ورجعـه كل قول إلى صـاحبـه فيظهر مثـلاً حين تحـدث عن الاسم وحـده ؛ فـذكر مـوقف سيبـويـه (١٨٠ هـ) منه ورأي أصحابـه ، ثم ذكر رأي الأخفش الأوسـط (٢١٠ هـ) ورد عليـه ، ثم رأي ابن السراج (٣١٦ هـ) وعـاد أخيراً إلى المبرد (٢٨٥ هـ) فـوقف عند رأيه يفصل ويناقش .

وبمثل هذا التتبع تحدث عن امتناع الفعل من الخفض ؛ فبـدأ برأي سيبويـه وشرحـه وأورد مـاقيل فيـه ، ثم انتقل إلى رأي الأخفش الأوسـط فشرحـه ، وبين الصلـة بينـه وبين قول سيبويـه ، بـل بيَّن كيف يعـود قـول الأخفش إلى المصـدر الأول الـذي هو قول سيبويـه ، وخلص من ذلـك إلى الحكم بـأن كل كلام قيل في علة امتناع الفعل من الخفض فهو مشتق من قول سيبويه وراجع إليه .

وشبيه بذلك موقفه من رأي الفراء في علـة دخول التنوين في الكلام ؛ إذ أتى على ذكره وبين أنه مأخوذ من قول سيبويه .

وتتبع القول في علـة ثقل الفعـل وخفـة الاسم ، فـذكر أقـوال البصريين ، ثم انتقـل إلى الكـوفيين فعـدد منهم الكسـائي (١٨٩ هـ) فـالفرّاء (٢٠٧ هـ) فهشام بن معاوية (٢٠٩ هـ) فثعلباً (٢٩١ هـ) .

وقد لا يكون بين النحويين خلاف في المسألة التي يبحثها ، فلا يكون هنـاك ضرورة لهـذا العرض ، بـل يكفي أن يشير إلى إجمـاعهم على الأمر كأن يقـول في الحديث عن العلة في تنكير الأفعال : « وهو جواب الجماعة ، لا ينفرد بـه قوم دون قوم » أو يقول : « الدليل على ذلك اجتماع النحويين كلهم من البصريين والكوفيين على أن الأفعـال نكرات » فـإذا انعـدم الإجمـاع كان ذكر القول الأشيع هو المقـدم عنـده ، ثم